

علي مهني سامي¹

الإطار المفاهيمي لديمقراطية الإعلام و الاتصال

The Conceptual framework of the media and communication democracy

تاريخ النشر: 2020/06/15

تاريخ القبول: 2020/05/18

تاريخ الاستلام: 2020/04/21

ملخص:

تعتمد الديمقراطية على وسائل الإعلام بشتى أنواعها سواء كانت التقليدية منها أم الجديدة والتي يمكنها أن تكون منصة للنقاش الديمقراطي ، و التي يمارس من خلالها حرية التعبير عن الرأي هذه الحرية تعد صفة دالة على وجود ممارسة ديمقراطية ومؤشر مهم، لدرجة تقدم أي مجتمع وحجم الديمقراطية التي يتمتع بها، ويعتبر الإعلام احد الركائز المهمة في كل تحول ديمقراطي ذلك أن الإعلام و الديمقراطية ثنائية متلازمة بالرغم من اختلاف الباحثين في تحديد الطرف الأول عن الثاني أو العكس .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية – الإعلام – الاتصال .

Abstract:

Democracy depends on all kinds of media, whether traditional or new, which can serve as a platform for the democratic debate and through which the freedom of expression is exercised. This freedom is considered as one of the characteristics of the existence of democratic practice and an important indicator of the degree of progress of any society and the size of the democracy it enjoys. The media is considered as one of the important pillars in every democratic transition, because media and democracy are Dual Syndrome, despite the researchers' difference in determining the first party from the second or vice versa.

Keywords: Democracy - media – communication

¹ المؤلف المرسل: علي مهني سامي، جامعة محمد بوضياف المسيلة. sami.alimeheni@gmail.com

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن أي ديمقراطية سواء كان الحديث عن مبادئها أو تطبيقاتها ما لم يتم الرجوع والنظر إلى دور وسائل الإعلام في تعميق وتعزيز الديمقراطية في المجتمع، ولا يمكن الإقرار بوجود ديمقراطية حقيقية من دون وجود ديمقراطية الإعلام والاتصال والتي تستلزم بدورها التطبيق الصحيح والسليم للديمقراطية، وعليه فديمقراطية الإعلام والاتصال ترتبط ارتباطا وثيقا بديمقراطية المجتمع والتي تكمل اجدهما الأخرى من خلال التعبير عن إرادة الشعب وأغلبيته الصامتة في ظل دكتاتورية الإعلام التي سادت لقرون في مناطق كثيرة من العالم، ولا تزال بعض الشعوب تسعى لمواجهة إيديولوجية الفكر الواحد وذلك بإشراك الجمهور بالإبداء عن آرائه وبكل حرية عبر وسائل الإعلام باعتبار هذه الأخيرة إحدى مؤشرات الديمقراطية، وسنحاول من خلال هذه المداخلة تغطية العناصر الآتية :

- مفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال .
- أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال .
- أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال .
- وسائل الإعلام ونشر قيم الديمقراطية .
- مظاهر العلاقة بين الإعلام والسلطة في الحكم الديمقراطي النيابي .
- وظائف الإعلام في ضوء التحول الديمقراطي .

1- مفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال :

يمكن تحديد مفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال على أنه البيئة الاتصالية الحرة التي تتوافر على أدوات وقنوات ووسائل ووسائط الإعلام والاتصال المتعددة والمتنوعة والتي تتيح لأفراد المجتمع وتنوعاته المشاركة في العملية الاتصالية، وفي ممارسة حق الاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات والتعبير الحر عن الآراء والأفكار من دون خوف أو حرمان، وكذلك في امتلاك الوسائل التي تتيح ممارسة هذا الحق .

إن ديمقراطية الإعلام والاتصال تعمل على تغليب الاتصال على الإعلام، بمعنى تحويل مسار التدفق في العملية الإعلامية والاتصالية من ال رأسي الذي يمثل السمة الأساسية للإعلام السلطوي إلى الأفقي الذي يعد السمة البارزة لوسائل الإعلام والاتصال والديمقراطية¹.

2- أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال :

تتجلى أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال في أن تحققها يمكن أن ينعكس إيجابيا على بنية الإعلام والاتصال، وبما يساهم في تعزيز النشاط الإعلامي الاتصالي في الحياة العامة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال يمكن أن يتيح للمواطن الاطلاع على الحقائق والتعبير عن وجهات النظر، ومناقشة القرارات التي تتعلق بحياته والحصول على المعلومات التي توفر له اتخاذ القرارات الصائبة إزاء القضايا كافة، كما يمكن أن تساهم في غرس الديمقراطية ومن ثم تعزيز مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع.

كما أن تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال يمكن أن يوفر أجواء الحرية التي يمكن لها أن ترفع من أداء العاملين في ميدان الإعلام والاتصال، ويكفل وجود وسائل الإعلام والاتصال الحرة والمتعددة حرية تدفق المعلومات

وتداول الآراء من مصادر متعددة ومناقشة الرأي والرأي الآخر دون تحيز أو محاباة .

إن أهداف ديمقراطية الإعلام و الاتصال تتسم بالتنوع و الشمول ويمكن أن تتوزع على مجالات عديدة، ومن أهم هذه المجالات ما يتعلق بتعزيز دور الاتصال الديمقراطي في الحياة العامة، أما المجال الآخر لأهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال الذي يمكن أن يتحقق عبر صحافة الانترنت، هو الذي يتعلق بالجمهور وإتاحة الفرصة له للمشاركة الفاعلة في العملية الإعلامية والاتصالية².

3- أهداف ديمقراطية الإعلام و الاتصال :

إن هدف ديمقراطية الإعلام و الاتصال و يدخل في نطاق تعزيز دور الإعلام و الاتصال الديمقراطي في حياة المجتمع، وتتمثل الأهداف في هذا الجانب بما يلي:

- التدفق الحر للمعلومات و الصور و الرموز، وتحقيق تدفق متوازن للإعلام و المعلومات ومحاولة الحد من الخلل في التدفق الإعلامي والاتصالي وعلى الأصعدة كافة.

- توطيد الثقة بجمهور وسائل الإعلام و الاتصال وتعميق المصداقية بمعلوماتها والعمل على تلبية حاجات الجمهور و رغباته و اتجاهاته، واحترام إرادته وتوسيع مشاركة الجمهور في صنع القرارات .

- إفساح المجال لإسهام ومشاركة أوسع للأفراد والجماعات في عملية الإعلام والاتصال، بمعنى توسيع نطاق المشاركة في العملية الإعلامية والاتصالية، لتشمل فئات وأطراف متنوعة من المجتمع، لا سيما قادة الرأي واختصاصيين في ميادين علم النفس والاجتماع والتاريخ والسياسة والشؤون العملية والشؤون العسكرية وغير ذلك.

- توفير وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي .

- التنوع و الاختيار في محتوى الإعلام و الاتصال، بمعنى توسيع الخيارات و البدائل الإعلامية و الاتصالية المتاحة أمام الجمهور، وذلك من اجل التعبير عن المصالح و الأحداث المحلية المختلفة .

- تحقيق اكبر قدرة من المشاركة الجماهيرية في عمليات الإعلام و الاتصال بحيث لا يقتصر دور الجماهير في التلقي و الاستقبال السلبي للوسائل الإعلامية و الاتصالية، بمعنى جعل المواطن عضوا ايجابيا ومشاركا نشطا في العملية الإعلامية و الاتصالية، وليس مجرد متلق للأنباء و المعلومات مما يعني تزايد المشاركة الايجابية في العملية الإعلامية و الاتصالية من حيث الكم و من حيث الكيف، فضلا عن تزايد وتنوع الرسائل المتبادلة لتغطي المجالات كافة دون تعميم أو إبهام³.

أضف إلى ذلك فإن ديمقراطية الإعلام و الاتصال لها أهداف أخرى فيما يتصل بالجمهور وتتمثل في :

- ضمان حصول الجمهور على معلومات بأشكالها كافة عدا ما يتصل منها بأسرار الدولة أو أسرار المهنة، فضلا عن ضمان حصول الجمهور على المعرفة بأشكالها المختلفة .

- ضمان حصول الجمهور على الحقيقة و الصدقية في الوقائع عن طريق تنوع مصادر وسائل الإعلام و الاتصال المتاحة له، بما يمكنه من الاختيار بينها بحرية و التأكد من صحة الوقائع .

- نشر وجهات نظر الأفراد الذين يرون أن المعلومات التي نشرت أو أذيعت عنهم علنا قد ألحقت بهم ضررا

جسيما و هو ما يعرف» بحق الرد و التصحيح «وإذا كان هذا المبدأ قد أصبح يسود معظم تشريعات الصحافة في العالم، فإن تقرير حق الرد و التصحيح في مجال الإذاعة و التلفزيون ليس موضع اتفاق .

- توفر الحق للفرد في التعبير عن رأيه بحرية، ويشمل حق حرية الرأي و التعبير في هذا المجال، الحرية والحق في إخبار الآخرين و الحرية في المعرفة و القدرة على النقاش و الحوار، و سهولة المشاركة في الاتصال مع الإشارة إلى أن ذلك يتضمن بعض المسؤوليات و الالتزامات⁴.

وسائل الإعلام ونشر قيم الديمقراطية :

للقيم الديمقراطية دور محوري في إنضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتوفير شروطها الأساسية ويتطلب ذلك انجاز ثلاثة مهام أساسية هي :

- إشاعة الثقافة المدنية الديمقراطية في المجتمع.

- الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وفي علاقاتهم مع الآخرين.

- تدريب المواطنين عمليا على الممارسة، وإكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومي الذي يقومون به في مختلف مجالات الحياة، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل للقيام بهذه المهام لأنها تقوم أيضا على القيم الديمقراطية، ولأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الاستفادة من خدماتها أو ممارسة نشاط جماعي للدفاع عن مصالحهم، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة⁵.

ويعتبر scheuer في مقالته النقدية لكتاب starr حول إبداع الميديا ... الأصول الأساسية لوسائل الاتصال الحديثة عن أن علاقة ديمقراطية ووسائل الإعلام علاقة جدلية متشابكة، مؤكدا على ضرورة الاعتراف بحتميات محددة أهمها :

عدم القدرة على الفصل المباشر بين الاقتناع بمبادئ الديمقراطية و السعي نحو نشرها، وهو ما يعني أن القائم بالاتصال ينبغي أن يكون على إيمان تام بالديمقراطية يستطيع الدعوة إليها، كما أكد على ارتباط الديمقراطية بالصحافة الحرة و القوية، واعتبار أن الإعلام ذو دور مواز للتعليم في عمليات نشر الوعي الديمقراطي وليس فقط معصدا له، وهو ما يؤكد على ضرورة تضافر جهود التعليم و التربية و الإعلام في تأسيس الاتجاهات نحو الديمقراطية⁶.

5- مظاهر العلاقة بين الإعلام و السلطة في الحكم الديمقراطي النيابي :

في ظل الحكم الديمقراطي النيابي يجب أن تتمتع الصحافة و الإعلام بأجواء رائعة ومناخات متميزة وذلك من خلال المظاهر التالية :

أولا : الحكم الديمقراطي النيابي يقدم الدعم و المؤازرة للصحافة من منطلق أن السلطة مشروعة وسياستها معبرة عن المصلحة العامة ومنسجمة في اتجاهات الرأي العام .

ثانيا : أن الرأي العام قد يعمل على تعديل سياسات السلطة أو غيرها حتى تكون هذه السياسات منسجمة مع مصالح المواطنين ورغباتهم.

ثالثا : الرأي العام ضروري لإعطاء السلطة مشروعيتها لأنه يمنع النظام السياسي فعاليته بحيث تكون السلطة والنظام السياسي المعبر عنها تجسيدا لفكرة الإرادة العامة للمواطنين، والإرادة العامة ليست سوى صور الرأي

العام.

رابعا : ممارسة الرأي لدورها في رعاية المبادئ و القيم الاجتماعية وتوسيعها في البناء الثقافي للمجتمع، وفي هذه الحالة تكون قوة الرأي العام أقوى من القوانين الوضعية بكثير وكلما أمكن للرأي العام أن يلعب هذا الدور يمكنه أن يجعل النظام السياسي ممثلا في الحكومة أكثر خضوعا وتبعية لمشيئته⁷.

كيف يتم تحقيق الديمقراطية في مجال الإعلام :

يقول الخبير الإعلامي الدكتور محمد المصمودي انه كلما تعززت الممارسات الديمقراطية في مجتمع معين كلما وضحت و رسخت التقاليد الديمقراطية التي تداولها الأجيال القادمة بطريقة عفوية، ومن اجل الوصول إلى هذه الحالة يستلزم الحفاظ على العمل الجماعي واحترام الرأي و الرأي الآخر و السماح بطرح الآراء بدون قيود تؤثر على حرية الرأي العام، ويخلص المصمودي إلى أن احترام الرأي العام وتعزيز عمل جماعي بين أفراد الشعب يصب في النهاية في مجرى المنهج العام الذي يؤكد أن الإنسان هو أعلى قيمة في المجتمع وأن احترام آدميته وفق سياق المنهج الذي ترسمه العقيدة السياسية هو مصدر قوة بالإضافة إلى ذلك واجب النظام السياسي هو تجذير للديمقراطية.

فالإنسان أكثر ما يكون بحاجة إلى ممارسة حقه في الاتصال عبر وسائل الإعلام ليعبر عن رأيه بحرية وفق السياق أو المنهج العام الذي يؤمن بمصالح الدولة الوطنية و القومية معا .

إن الإعلام ليس للتسلية وليس من اجل الإعلام فقط بل إن الإعلام هو النسق الصاعد و النازل في حياة البشر، هذه رسالة الإعلام فهي رسالة إنسانية خيرة، تعبر عن رغبة هذه الإنسانية بالكلمة و بالنغم و باللحن و بالموسيقى و اللوحة التشكيلية بالحديث و بالتمثيلية بالبوستر وكل وسائل الاتصال المتوفرة وهذه الرسالة العظيمة تحتاج إلى إبداع وخلق الإبداع لا يكون إلا في مناخ الحرية و الديمقراطية و لا يكون إلا بتوفير كامل مستلزمات ممارسة الديمقراطية في مجال الاتصال⁸.

إن بإمكان وسائل الإعلام أن تدعم الديمقراطية من خلال المعلومات و الأفكار فقط، ولكننا نجد أن الجزء الأساسي لمضمون ما تقدمه وسائل الإعلام وخاصة السمعي البصري مكرسا للتسلية و الترفيه، وهو ما لا يمكن تصنيفه باعتباره غير سياسي، ذلك انه يحرف انتباه الجمهور ووقته بعيدا عن شؤون العالم الواقعي، و التي تموج حتما بالدلالات السياسية⁹.

6- وظائف الإعلام في ضوء التحول الديمقراطي :

يفترض Jurgen Habermas ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسية حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي :

1- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع : حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والأيدولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لابد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والأيدولوجية المسيطرة تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.

2- حماية المجتمع: يرى Habermas أن الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع بأن تكون حارسا للمجتمع، حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام

تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات ترتكبها السلطة.

3- توفير المعلومات للجمهور: حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، و لكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضائه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشير Habermas إلى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث.

المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، على أن يظل موحداً حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة؛ فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسية للإعلام كما حددها Lasswell حيث يرى أن من الوظائف المهمة للاتصال تحقيق الترابط في المجتمع اتجاه البيئة الأساسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايا بما يساعد على توجيه السلوك، حيث للاتصال دور في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات من أداء مهامها.

ويرى Jennings and Thompson أن الإعلام الحر يقوم بثمانى وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي:

1- الوفاء بحق الجماهير في المعرفة: من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

2- الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال: من خلال تحويلها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.

3- الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية: من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

4- إدارة النقاش الحر في المجتمع: بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

5- الرقابة على مؤسسات المجتمع: وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسؤوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

6- المساعدة في صنع القرارات: لوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

7- التأثير في اتجاهات الرأي العام : حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظراً لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يُقدّم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوة كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

8- مراقبة الأحداث المعاصرة : وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادراً على التكيف مع الظروف والمستجدات¹⁰.

خاتمة :

يتضح من كل ما سبق أن ديمقراطية الإعلام و الاتصال تعمل على إشراك الأفراد و الجماعات في العملية الاتصالية و الإعلامية، وتشجيع هذه الجماهير على التعبير عن آرائهم و أفكارهم بحرية إزاء القضايا التي تشغلهم مما يجعل وسائل الاتصال و الإعلام منبرا من المنابر الحرة لإسماع الأصوات والأفكار والآراء وهو ما يعبر عن جوهر ديمقراطية الإعلام و الاتصال .

لذا من الضروري النظر إلى ديمقراطية الإعلام و الاتصال باعتبارهما ثنائية يجري فيها حوار ديمقراطي بين الأفراد والجماعات، لان الحوار أساس الإعلام الديمقراطي في حين الحوار و التواصل من جانب واحد هو أساس الإعلام السلطوي .

قائمة المراجع :

- بسام عبد الرحمان المشاقبة، الإعلام البرلماني و السياسي، دار أسامة، عمان، 2011
- حسيب حمد خير الله، الإعلام و السلطة الرابعة، دار امجد للنشر و التوزيع، عمان 2015.
- حسين علي إبراهيم الفلاحي، الديمقراطية و الإعلام و الاتصال، دار المنهل، 2014
- حسين علي الفلاحي، الإعلام التقليدي و الإعلام الجديد، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن. 2014.
- عبد الله بن محمد الرفاعي، الإعلاميون العرب وقضايا : الحرية - الديمقراطية - حقوق الإنسان، دار جرير، عمان، . 2015

• <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/2013314114340.95725.html>

الهوامش:

1. حسين علي الفلاحي، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 204.
2. حسين علي الفلاحي، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، مرجع نفسه، ص 205-206.
3. حسين علي إبراهيم لفلاحي، الديمقراطية والإعلام والاتصال، دار المنهل 2014، ص 137 - 138.

4. حسين علي إبراهيم الفلاحي، الديمقراطية والإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص 141.
5. عبد الله بن محمد الرفاعي، الإعلاميون العرب وقضايا: الحرية – الديمقراطية – حقوق الإنسان، دار جريب، عمان، 2015: ص 83.
6. عبد الله بن محمد الرفاعي، الإعلاميون العرق وقضايا: الحرية – الديمقراطية- حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 84-85.
7. حسيب حمد خير الله، الإعلام والسلطة الرابعة، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 85.
8. بسام عبدالرحمان المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، دار اسامة، عمان، 2011، ص 104-105.
9. حسيب حمد خير الله، الإعلام والسلطة الرابعة، مرجع سبق، ص 86.
10. انظر <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/201331411434095725.html>